بسم الله الرحمن الرحيم

الرجوع إلي الأصل

دكتـــورة
قمر أحمد مصطفى القصاص
أستاذ اللغويات المساعد
فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بالقاهـــرة

الرجوع إلى الأصل

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فهذا بحث أتناول فيه موضوعا جديدا من موضوعات علمى النحو والصرف ، لم يتناوله الباحثون من قبل ، وهو الرجوع إلى الأصل ، وقد دفعنى إلى دراسته عدة أمور أهمها :

- أهميته وجدته ، وقيمته العلمية .

- تنوع مسائله ووجودها فى علمى النحو والصرف .

- تعدد صور الرجوع إلى الأصل وتنوعها ، فقد يكون فى الإعراب ، وفى البناء ، وفى علامات الإعراب ، فى علامة البناء ، وفى التنوين ، وفى رد الحرف المبدل إلى أصله ، وفى رد الحرف المحذوف من الكلمة .

- اختلاف حكم الرجوع إلى الأصل ، فقد يكون واجبا ، ويقع فى الاختيار ، وقد يكون ممتنعا فى الاختيار ، وفى هذه الحالة يجوز الرجوع إليه فى الضرورة الشعرية ، وقد يكون الأصل متروكا مهجورا ، فلا يرجع إليه لا فى الاختيار ولا فى الاضطرار .

- أن بعض الكلمات يكون لها أصلان : أصل أقرب وأصل أبعد [1] ، وعند رجوعها إلى الأصل ترجع إلى أصلها الأقرب دون الأبعد .

- أن مسائل الرجوع إلى الأصل جاءت متناثرة فى كتب العلماء فى أبواب

---

(١) الخصائص ٢/٣٤٢ - ٣٤٥ .

علمى النحو والصرف ، ولم يذكروا فى كثير من هذه المسائل أن فيها رجوعا إلى الأصل ، بل يتضح ذلك بالتدقيق فى هذه المسائل .

لهذه الأسباب عقدت العزم على جمع شتات مسائل الرجوع إلى الأصل فى هذه الدراسة ، وشجعنى على ذلك أننى لم أجد أحدا من الباحثين قد تناول هذا الموضوع .

وقد جاءت هذه الدراسة فى أربعة مباحث :

- المبحث الأول : المراد بالرجوع إلى الأصل .

تحدثت فيه عن المراد به (معناه) ، وذكرت صوره .

- المبحث الثانى : الأصول التى لا يرجع إليها .

- المبحث الثالث : الأصل الأقرب والأصل الأبعد .

- المبحث الرابع : قواعد عامة فى الرجوع إلى الأصل .

والله - سبحانه - أسأل أن يجعل عملى فى هذا البحث خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، إنه سميع مجيب .

(ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير) .

دكتورة / قمر احمد مصطفى القصاص

القاهرة فى العشرين من ربيع الأول ١٤١٥هـ

الموافق السادس والعشرين من أغسطس ١٩٩٤م

المبحث الأول

المراد بالرجوع إلى الأصل

يطلق النحاة عليه : الرجوع إلى الأصل ، والرد إلى الأصل ، ومراجعة الأصل ، ومعاودة الأصل .

وسأتحدث في هذا المبحث عن المراد به ، مع ذكر صوره .

وبيان المراد بالرجوع إلى الأصل يحتاج إلى تمهيد موجز وهو : توجد أصول ثابتة في النحو والصرف ، وهي أصول متعددة منها :

- الأصل في الأسماء الإعراب .
- الأصل في علامات الإعراب الحركات .
- الأصل في الأفعال البناء .
- الأصل في علامة البناء السكون .
- الأصل في الأسماء ألا تعمل .
- الأصل في الحروف أن يعمل منها مايختص بالأسماء أو بالأفعال .
- وهناك أصل وضع الكلمة ، أو أصل أحرفها .

الخروج عن الأصل :

قد تخرج بعض الكلمات عن الأصل السابق ذكره ، ويكون هذا الخروج مطردا إذا كان لعلة أو لسبب فهو محكوم بقاعدة ، ومن أمثلته :

- بناء الأسماء لمشابهتها الحرف [1] .

---

(١) انظر الكتاب ١٣/١ وأوضح المسالك ٢٢/١ .

- منع الاسم من الصرف لمشابهته الفعل [1] .

- إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم [2] .

- إعمال اسم الفاعل لمشابهته الفعل المضارع [3] .

- إبدال حرف إلى حرف آخر كما فى أبواب الإبدال القياسىّ .

- إدغام الحرفين المتماثلين إذا توفرت شروط الإدغام .

والأصول التى تخرج عنها الكلمات تنقسم قسمين :

أصول يرجع إليها ، وأصول لا يرجع إليها ، وسأتحدث عن هذا بالتفصيل فى المبحث الثانى .

والأصول التى يُرجع إليها ، قد يكون الرجوع إليها فى الاضطرار ، وقد يكون فى الاختيار .

الرجوع إلى الأصل فى الاختيار :

أما الأصول التى يُرجع إليها فى الاختيار فهى التى يكون الرجوع إليها مطردا وذلك فى الصور التالية :

- إذا طرأ على الكلمة التى خرجت عن الأصل علة توجب رجوعها إلى الأصل ، كمباشرة نون التوكيد أو نون النسوة للفعل المضارع .

- إذا كانت الكلمة قد خرجت عن الأصل بشرط أو بشروط ، فإذا فقد الشرط ، أو أحد الشروط ، ترجع إلى الأصل .

---

(١) انظر الكتاب ٢٣/١ وشرح الأشمونى ٩٥/١ .
(٢) انظر الكتاب ١٣/١-١٥ ولمع الأدلة للأنبارى ١٠٧ - ١٠٩ .
(٣) انظر الكتاب ١٧١/١ والخصائص ٦٣/١ ، ٣٠٤ وشرح الكافية للرضى ١٩٩/٢ .

- إذا كانت الكلمة قد خرجت عن الأصل لعلة أو لسبب ، ثم زالت هذه العلة أو هذا السبب،كرجوع الواو المنقلبة ياء فى (ميزان) إلى أصلها فى الجمع (موازين) وفى التصغير (مويزين) ، لزوال سبب قلبها ياء وهو وقوعها ساكنة مفردة إثر كسرة [1] .

المراد بالرجوع إلى الأصل:

بعد هذا التمهيد الموجز يكون المراد بالرجوع إلى الأصل - أو المقصود به ، أو معناه - قد اتضح ، وهو :

أن تخرج الكلمة عن أصلها لعلة أو لسبب ، ثم تطرأ عليها علة أخرى أو سبب آخر يرجعانها إلى الأصل ، أو أن تخرج الكلمة عن أصلها لعلة ، ثم تزول هذه العلة ، أو أن تخرج الكلمة عن الأصل بشرط - أو بشروط - ثم تفقد هذا الشرط - أو أحد الشروط - فترجع إلى الأصل الذى خرجت عنه من قبل .

ومعنى هذا : أنه لكى يكون هناك رجوع إلى الأصل ، فلابد أن يكون قد سبقه خروج عن هذا الأصل .

والأمثلة التى توضح هذا الكلام موجودة فى الفقرة التالية ، ولم أذكرها هنا تجنبا للتكرار .

صور الرجوع إلى الأصل :

للرجوع إلى الأصل صور متعددة ، سنذكر أهمها مع توضيح كل صورة منها بمثال فيما يلى :

---

(١) أوضح المسالك ٣٢٩/٣ .

- الرجوع إلى الأصل فى الإعراب :

الأصل فى الأسماء الإعراب ، ويخرج منها عن هذا الأصل ما أشبه الحرف[1] ، فيبنى ، فإذا عارض هذا الشبه مايضعفه كالتثنية أو الإضافة أعرب الاسم الذى يستحق البناء ، مرجوعا إلى الأصل وهو الإعراب ، ومن أمثلة ذلك :

- تبنى أسماء الإشارة لشبهها الحرف فى المعنى [2] ، إلا الموضوع للمثنى منها وهما (ذان) و(تان) فإنهما يعربان ؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء ، فلما ثنيا بعد شبههما بالحرف فأعربا .

قال ابن هشام[3] : " وإنما أعرب (هذان) و(هاتان) - مع تضمنهما لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء " .

- تبنى الأسماء الموصولة لشبهها الحرف فى الافتقار [4] ، إلا الموضوع منها للمثنى ، وهو (اللذان) و(اللتان) فإنهما يعربان ؛ لأن لزومهما التثنية عارض شبه الحرف ، فأعربا .

قال ابن هشام[5] : " وإنما أعرب (اللذان) و(اللتان) ، و(أىّ) الموصولة فى نحو اضرب أيهم أساء ، لضعف الشبه بما عارضه من المجىء على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة " .

---

(١) انظر الكتاب ١٣/١ والمقتضب ١٧١/٣ ومجالس العلماء للزجاجى ١٦٩ والإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٥٢ وشرح الأشمونى ٥١/١ .
(٢) انظر أوضح المسالك ٢٣/١ وشرح الأشمونى ٥٣/١ .
(٣) أوضح المسالك ٢٣/١ وانظر الأشمونى ٢٥/١ ، والأشباه والنظائر ٨٣/١ .
(٤) أوضح المسالك ٢٤/١ ، والأشمونى ٢٤/١ .
(٥) الموضع السابق وانظر الأشمونى ٥٥/١ وانظر الزشباه : ٨٣/١ .

- تبنى أسماء الاستفهام لتضمنها معنى همزة الاستفهام [1] ، وبنيت أسماء الشرط لتضمنها معنى (إن) الشرطية [2] .

أما (أى) الاستفهامية والشرطية ، وكذلك الموصولة - كما ذكر ابن هشام فى عبارته السابقة - فإنها تعرب لملازمتها الإضافة ، فبعد شبهها بالحرف ؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء .

قال ابن هشام [3] : " وإنما أعربت (أىّ) الشرطية فى نحو ﴿ أيما الأجلين قضيت ﴾[4] والاستفهامية فى نحو ﴿ فأي الفريقين أحق بالأمن ﴾[5] لضعف الشبه بما عارضه من خصائص الأسماء " .

والرجوع إلى الأصل فى هذه الأمثلة رجوع إلى الأصل فى الإعراب .

- الرجوع إلى الأصل فى البناء :

الأصل فى الأفعال البناء ، وخرج عن هذا الأصل الفعل المضارع [6] فأعرب ، لمشابهته الاسم [7] .

فإذا باشرته نون التوكيد او نون النسوة رجع إلى أصله وهو البناء ، لضعف شبهه بالاسم ، لأن النونين لا تلحقان الاسم ، ويبنى مع نون النسوة على السكون ، ومع نون التوكيد على الفتح .

---

(١) أوضح المسالك ٢٢/١ ، والأشمونى ٥٣/١ .
(٢) انظر المرجعين السابقين والمقتضب ١٧٢/٣ .
(٣) أوضح المسالك ٢٢/١ - ٢٣ وانظر الأشمونى ٥٥/١ والأشباه : ٧١/١ .
(٤) القصص : ٢٨ .
(٥) الأنعام : ٨١ .
(٦) انظر الكتاب ١٣/١ ، والخصائص ٦٣/١ .
(٧) انظر أوجه مشابهته الاسم فى الكتاب ١٣/١ - ١٥ ولمع الأدلة ١٠٧ - ١٠٩ .

قال ابن هشام [1] : " فإنه مع نون الإناث مبنى على السكون ، نحو ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ [2] ، ومع نون التوكيد المباشرة مبنى على الفتح نحو ﴿ لينبذن ﴾ [3] " .

والرجوع إلى الأصل هنا : رجوع المضارع إلى الأصل فى الأفعال " وهو البناء .

ونقل السيوطى [4] عن بهاء الدين بن النحاس قوله : " إن النون لما أكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد إلى أصله ، وهو البناء " .

- الرجوع إلى الأصل فى علامات الإعراب :

الأصل فى علامات الإعراب : الحركات [5] ، فعلامة الرفع الضمة ، وعلامة النصب الفتحة ، وعلامة الجر الكسرة .

وقد خرج عن هذا الأصل الأسماء الستة ، فتعرب بالحروف ، فعلامة رفعها الواو ، وعلامة نصبها الألف ، وعلامة جرها الياء ، بشروط [6] وهى أن تكون مفردة ، ومكبرة ، ومضافة ، وإضافتها لغير ياء المتكلم ، وأن تكون (فو) مجردة من الميم ، وأن تكون (ذو) بمعنى صاحب .

فإذا فقدت شرطا من هذه الشروط رجعت إلى الأصل ، وأعربت بالحركات كقوله تعالى [7] : ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ ﴾

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٧ ، وانظر شرح الأشمونى ١/٦٠-٦١ .
(٢) البقرة : ٢٢٨ .
(٣) من قوله تعالى: ﴿ كلا لينبذن في الحطمة ﴾ . الهمزة : ٤ .
(٤) أوضح المسالك ١/٢٨ ، وشرح الأشمونى ١/٦٧ .
(٥) انظر أوضح المسالك ١/٢٧ ، وشرح الأشمونى ١/٦٧ .
(٦) انظر أوضح المسالك ١/٢٧ ، والهمع ١/٣٨ والأشمونى ١/٦٨-٦٩ .
(٧) النساء : ١٢ .

وقوله تعالى[1] : ﴿ قال ائتوني بأخ لكم من أبيكم ﴾ وقوله [2]: ﴿ إن له أبا شيخا كبيرا ﴾ .

- الأصل فى علامة الجر بالكسرة ، وقد خرج عن هذا الأصل الممنوع من الصرف ، فعلامة جره الفتحة [3] .

فإذا اقترن بـ (أل) أو أضيف [4] رجع إلى أصل علامة الجر ، فجر بالكسرة ، قال تعالى [5] : ﴿ولاتباشروهن وأنتم عاكفون في المساجدِ ﴾ وقال سبحانه[6] : ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم ﴾ .

وجر الممنوع من الصرف بالكسرة فى هاتين رجوع إلى الأصل ، وقد صرح الأشمونى بذلك .

قال[7] : " فإن أضيف أو تبع (أل) ضعف شبهه بالفعل ، فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة " .

- الرجوع إلى الأصل فى علامة البناء :

الأصل فى علامة البناء السكون [8] ، وقد خرج عن هذا الأصل لام الطلب ، فبنيت على الكسر ، وهو الشائع فى الاستعمال [9] ، كقوله تعالى [10] : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾ .

---

(١) يوسف : ٥٩ . (٢) يوسف : ٧٨ .
(٣) أوضح المسالك ٥٣/١ ، والأشمونى ٩٥/١ .
(٤) انظر المرجعين السابقين والهمع ٢٤/١ .
(٥) البقرة : ١٨٧ . (٦) التين : ٤ .
(٧) الأشمونى ٩٦/١ .
(٨) أوضح المسالك ٢٧/١ ، وارتشاف الضرب ٣١٥/١ .
(٩) التصريح ٢٤٦/٢ . (١٠) الطلاق .

ويجوز أن ترجع إلى الأصل وهو البناء على السكون إذا وقعت بعد الواو والفاء و(ثم) ، طلبا للتخفيف .

قال السيوطى [1] : "ويجوز تسكينها رجوعا إلى الأصل فى المبنى " .

ومن شواهد تسكينها قوله تعالى [2] : ﴿فليمدد له الرحمن مدا﴾ ، وقوله تعالى [3] : ﴿وليعفوا وليصفحوا﴾ ، وقراءة الكوفيين [4] إلا ورشا ﴿ ثم ليقضوا تفثهم ﴾[5] ، خلافا للبصريين فى تسكينها بعد (ثم) .

يقول المبرد [6] : " واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت ، فإذا كان قبلها فاء أو واو فهى على حالها فى الكسر .

وقد يجوز إسكانها ، وهو الأكثر على الألسن تقول : قم وليقم زيد ، ﴿ فلتقم طائفة منهم معك ﴾ [7] ، ﴿ ولتكن منكم أمة ﴾[8] " .

ثم قال[9] : " وأما من قرأ ﴿ ثم ليقطع فلينظر ﴾ ، فإن إسكان اللام فى لام (فلينظر) جيد ، وفى لام (ليقطع) لحن [10] ، لأن ثم منفصلة من الكلمة ، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمى " .

ورجوع اللام إلى الأصل وهو السكون : رجوع إلى الأصل فى علامة البناء .

---

(١) الهمع ٢/٥٥ . (٢) مريم : ٧٥ .
(٣) النور : ٢٢ .
(٤) انظر النشر ٢/٣٢٦وغيث النفع ٢٩٦ .
(٥) الحج : ٢٩ .
(٦) المقتضب ٢/١٣٤ .
(٧) النساء : ١٠٢ . (٨) آل عمران : ١٠٤ .
(٩) ٢/١٣٥ .
(١٠) علق أستاذنا الشيخ عضيمة على قول المبرد : " إنها لحن " ، بأنها قراءة سبعية ، فقد قرأ بها أربعة من القراء السبعة ، وعلق على قوله : " وقد قرأ بذلك يعقوب الحضرى " قد يوهم أن ذلك مما انفرد به يعقوب ، وهو من العشرة ، هامش المقتضب ٢/١٣٥ .

- الرجوع إلى الأصل في الأسماء، وهو التنوين :

الأصل في الأسماء التنوين ، ويخرج عن هذا الأصل من الأسماء ما أشبه الفعل فيمنع من الصرف .

قال سيبويه [1] : " فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل " .

ويرجع الممنوع من الصرف إلى الأصل فينون إذا زالت إحدى علتي منعه من الصرف [2] ، وهذا مطرد إذا كانت إحدى علتي منعه من الصرف العلمية ثم نكر ، أو إذا صغر فزالت إحدى العلتين بالتصغير ، كتصغير (عمر) على (عمير) لزوال العدل ، وتصغير (أحمد) تصغير ترخيم على (حميد) لزوال وزن الفعل .

والرجوع إلى الأصل هنا رجوع إلى الأصل في الأسماء وهو التنوين .

- الرجوع إلى الأصل في عدم الإعمال :

الأصل في الحروف أن يعمل منها ما كان مختصا بالأسماء كحروف الجر ، أو بالأفعال كنواصب المضارع وجوازمه .

أما الحروف غير المختصة فالأصل فيها ألا تعمل ، ومنها (ما) النافية فالأصل فيها ألا تعمل لعدم اختصاصها ، وهو القياس ، وعليه لغة بني تميم .

قال سيبويه [3] : " وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أي لا يعملونها في شيء ، وهو القياس " .

إلا أن (ما) خرجت عن هذا الأصل (الإهمال) فعملت عمل ليس لشبهها بها في المعنى ، وهو النفي في الحال ، وإعمالها لغة الحجازيين .

---

(١) الكتاب ٢٣/١ وانظر الخصائص ٦٣/١ ومجالس العلماء ١٨٧ .
(٢) شرح المفصل ٦٩/١-٧٠ وأوضح المسالك ١٥٦/٣-١٥٧ والهمع ٣٦/١-٣٧ .
(٣) الكتاب ٥٧/١ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/٢ والأشموني ٢٤٧/١ .

قال سيبويه [1] : " وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها " . إلا أن (ما) لفرعيتها فى العمل لا تعمل إلا بشروط [2] وهى : تأخير خبرها ، وعدم انتقاض نفيه ، وتأخر معموله ، وعدم اقتران (ما) بـ (إن) .

ومن شواهد إعمالها قوله تعالى [3] : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ . فإذا فقدت شرطا من هذه الشروط رجعت إلى الأصل – وهو عدم إعمالها – فأهملت فى لغة الحجازيين [4] ، كقولهم : ما مسىء من أعتب ، لتقدم خبرها ، وكقوله تعالى [5] : ﴿ ما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾ لانتقاض النفى بإلا .

والرجوع إلى الأصل فى هذا المثال رجوع إلى الأصل فى عدم الإعمال ومثل (ما) فى هذا كل ما أصله الإهمال ، ثم خرج عن هذا الأصل فأحمل حملا على غيره بشروط كاسم الفاعل ، فإنه يرجع إلى الأصل وهو الإهمال إذا فقد شرطا من الشروط .

– الرجوع إلى أصل الحرف المبدل :

قد تطرأ على الكلمة علة تجب إبدال حرف من أحرفها بحرف آخر ، كقلب الواو ياء فى (ميزان) وأصلها (موزان) فوقعت الواو مفردة ساكنة إثر كسرة ، فوجب قلبها ياء [6] .

وترجع هذه الواو إلى أصلها إذا زالت علة قلبها ياء كما فى الجمع

---

(١) الكتاب ٢٣/١ وانظر الأشباه والنظائر ١٧٢/٢ .
(٢) انظرشرح الجمل ٤٥٧/٢ والأشمونى ٢٤٧/١.
(٣) يوسف : ٣١ .
(٤) انظر الكتاب ٥٩/١ وانظر المرجعين السابقين .
(٥) يس : ١٥ .
(٦) انظر أوضح المسالك ٣٢٩/٣ .

والتصغير يقال فيهما : (موازين) و(مويزين) لأن كسرة ما قبلها زالت ، ولأنها تحركت .

ومن أمثلة ذلك – أيضا – : رد ألف الاسم المقصور الثلاثى إلى أصلها عند تثنيته [1] لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها [2] .

فإذا كان أصلها الواو ردت فى التثنية إلى الواو كقولهم فى تثنية (قفا) و(عصا) : (قفوان) و(عصوان) .

وإذا كان أصلها الياء ردت فى التثنية إلى الياء كقولهم فى تثنية (حصى) و(فتى) : (حصيان) و(فتيان) ، قال تعالى [3] : ﴿ ودخل معه السجن فتيان ﴾ وأمثلة رجوع الحرف المبدل إلى أصله كثيرة جدا ، ليس هذا موضع استقصائها ، وسيأتى بعضها فى المبحث الرابع .

– الرجوع إلى الأصل برد الحرف المحذوف من الكلمة :

قد يحذف حرف من أحرف الكلمة لسبب أو لعلة ، وقد يرجع الحرف المحذوف إلى الأصل ، فيرد إذا زال سبب أو علة حذفه ، أو إذا طرأت علة أخرى توجب رده ، ومن أمثلة ذلك :

– الفعل المضارع الناقص نحو (يرمى) (ويغزو) تحذف لامه علامة الجزم ، والأمر منه تحذف لامه علامة البناء .

وترد اللام المحذفة منهما إذا باشرتهما نون التوكيد .

قال سيبويه [4] : " اعلم أن الياء التى هى لام ، والواو التى هى بمنزلتها ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٢٨٦-٢٨٧ وشرح الجمل ١/١٤١ والأشباه : ١/٩٣ .
(٢) الأشباه والنظائر ١/٩٣ .
(٣) يوسف : ٣٦ .
(٤) الكتاب ٣/٥٢٨ .

إذا حذفنا فى الجزم ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للاثنين ، لأن الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف ، وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف ، وذلك قولك : ارمينَّ زيدا ، واخشينَّ زيدا ، واغزونَّ .

- تحذف اللام من بعض الكلمات الثلاثية تخفيفا ، ومن ذلك : أب ، أخ ، حم ، فم .

وترد هذه اللام المحذوفة عند التثنية [1] فيقال : أبوان ، أخوان ، حموان ، فموان .

- يحذف حرف من بعض الكلمات الثلاثية ، وقد يكون المحذوف الفاء نحو : (زنة) وقد يكون العين نحو : (سه) و(مذ) وقد يكون اللام نحو : (يد) و(شفة) .

ويرد الحرف المحذوف من هذه الكلمات عند تصغيرها [2] ، فيقال: وزينة ، وسنيهة ، ومنيذ ، ويدية ، وشفيهة .

والرجوع إلى الأصل فى هذه الأمثلة ، برد الحرف المحذوف من الكلمة وأمثلة رجوع الحرف المحذوف إلى الكلمة كثيرة جدا ، وليس هذا موضع استقصائها ، وسيأتى بعضها فى المبحث الرابع .

---

(١) انظر الكتاب ٣٥٩/٣ والأشباه والنظائر ٩٣/١ .
(٢) انظر شرح الجمل ٢٩٧/٢ وأوضح المسالك ٢٧٣/٣ .

المبحث الثانى
الأصول التى لا يُرجع إليها

بعد حديثى فى المبحث السابق عن الرجوع إلى الأصل باطراد ، وعن صوره المتعددة ، قد يتبادر إلى ذهن القارىء سؤال وهو : هل يُرجع إلى كل الأصول التى تخرج عنها الكلمات ؟ .

والجواب : لا ؛ لأن هذه الأصول تنقسم قسمين :

١ - أصول يُرجع إليها باطراد ، وهى التى تحدثت عنها فى المبحث السابق .

٢ - أصول لا يرجع إليها ، وتسمى : الأصول المرفوضة ، أو المهجورة ، وهى موضوع حديثى فى هذا المبحث .

أ - وبعض هذه الأصول المرفوضة يمتنع الرجوع إليها مطلقا ، فلا يرجع إليها فى نثر ولا نظم ؛ لأن العرب رفضتها فلم تنطق بها أصلا [١] .

وقد يكون النطق ببعضها متعذرا كاسم المفعول من الأجوف الواوى أو اليائى كـ (مقوول) و (مبيوع) بعد نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، وقبل الحذف ، لأن النطق بالساكنين متعذر [٢] .

وقد يمكن النطق ببعضها إلا أن العرب رفضتها ولم تنطق بها نحو (قَوَل) فى (قال) و(بيع) فى(باع) ونحو (اصتبر) فى (اصطبر) [٣] .

---

(١) انظر الخصائص ٢٥٦/١ .
(٢) المرجع السابق ٢٦١/١ .
(٣) انظر المنصف ٣٢٤/٢ .

ب – وبعض الأصول المرفوضة يمتنع الرجوع إليها فى النثر ، ويجوز الرجوع إليها فى ضرورة الشعر [1] .

وقد تأتى بعض الكلمات فى النثر على هذه الأصول المرفوضة ، وهى شاذة ، والغرض من مجيئها على الأصل المرفوض : التنبيه [2] على هذا الأصل فى بقية ألفاظ بابها التى خرجت عن هذا الأصل ، فمجىء (استحوذ) ينبه ويدل على أن أصل (استقام) : (استقوم) .

أما سبب الخروج عن هذه الأصول المرفوضة ، فقد يكون واحدا مما يلى[3] :

– تعذر النطق بها .

– استثقال هذه الأصول ، وإن كان النطق بها ممكنا .

– التعويض عنها أو رفض الصنعة لها ، وإن كان النطق بها ممكنا .

وسأذكر فيما يلى أنواع هذه الأصول المرفوضة من حيث تعذر النطق بها أو إمكانه ، وسبب الخروج عن هذه الأصول فى كل نوع ، وحكم الرجوع إليها ، هل هو ممتنع مطلقا ، أم جائز فى ضرورة الشعر ، فأقول بعون الله [4] :

الأصول المرفوضة ثلاثة أنواع ، كما ذكر ابن جنى .

النوع الأول : ما لا يمكن النطق به أصلا وسبب الخروج عن الأصول فيه : تعذر النطق بها .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٩ .
(٢) الخصائص ١/٢٩٤وانظر ١/٢٦٢ .
(٣) انظر الخصائص ١/٢٦١-٢٦٣ .
(٤) الخصائص ١/٢٦١ .

ومن أمثلتها : مااجتمع فيه ساكنان كـ (سماء) بعد قلب الواو المتطرفة ألفا ، وقبل قلبها همزة ، إذ لا يستطيع أحد نطق نطق (سماا) [1] ، ومثل (مبيع) و(مقول) و(إقامة) بعد نقل حركة حرف العلة (عين الكلمات) إلى الساكن الصحيح قبله ، قبل حذف أحد الساكنين .

يقول ابن جنى [2] عن هذا النوع : " فقد ثبت أن الأصول المومأ إليها على ثلاثة أضرب :

منها : ما لا يمكن النطق به أصلا نحو ما اجتمع فيه ساكنان كسماء ، ومبيع ، ومصوغ ، ونحوذلك " .

والأصول المرفوضة فى هذا النوع لا يمكن الرجوع إليها ؛ لأن النطق بها غير ممكن أصلا ، وإنما تعرف هذه الأصول من تصريف كلمات هذا النوع .

النوع الثاني : ما يمكن النطق به ، وسبب الخروج عن الأصول فيه : ما فيها من الثقل ، ومن أمثلته امتناع العرب من تصحيح عين الأجوف الثلاثى فى نحو (قال) و(باع) ، وامتناعهم من فك الحرفين المتماثلين فى كلمة إذا توفرت شروط إدغامها كـ (ضنّ) و(ردّ) .

قال ابن جنى [3] : " ومنها ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه " .

وهذا النوع من حيث الرجوع إلى الأصول فيه ضربان :

---

(١) الخصائص ١/٢٥٩ .
(٢) الخصائص ١/٢٦١ .
(٣) الخصائص ١/٢٦٢ .

أ – ضرب لا تراجع فيه الأصول المرفوضة ، فلا تنطق الكلمات على أصلها الذى خرجت عنه أبدا ، لأن العرب لم تنطق بها قط ، ومن أمثلة ذلك :

– امتناعهم من تصحيح عين الفعل الأجوف الثلاثى التى قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو (قال) و(باع) ، وليس معنى قول العلماء : إن أصل (قال) (قَوَل) وأصل (باع) : (بَيَع) ، وليس معناه أن العرب قد نطقت بهذا الأصل مدة من الزمن ، ثم امتنعوا عن النطق به بعد ذلك ، لأن العرب لم ينطقوا بهذا الأصل قط [1] .

وإنما معناه أن الفعل لو نُطق به على ما يوجبه القياس على أمثاله لقيل : (قَوَل) و(بَيَع) ، لأن المصدر والمضارع يدلان على العين المنقلبة ألفا .

ومن أمثلة هذا الضرب ما ذكره ابن جنى [2] من امتناعهم من تصحيح الياء فى نحو (موسر) و(موقن) ، والواو فى نحو (ميزان) و(ميعاد) ، وامتناعهم من إخراج (افتعل) وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صادا ، أو ضادا ، أو طاء ، أو ظاء ، أو دالا أو زايا على أصله ، وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة [3] ، وامتناعهم من جمع الهمزتين فى كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين .

فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراها للكلفة فيه ، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر .

فالأصول المرفوضة فى هذا الضرب لا يرجع إليها فى نثر ولا فى شعر ؛ لأن العرب رفضتها ولم تنطق بها .

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٤٨ .
(٢) الخصائص ١/٢٦٢ .
(٣) نحو بناى وسماو .

ب- ضرب تراجع فيه الأصول المرفوضة فى الشعر للضرورة [1] .

فالأصول المرفوضة فى هذا الضرب يجوز الرجوع إليها فى ضرورة الشعر لأجل إقامة الوزن ، ومن أمثلة ذلك : صرف الممنوع من الصرف مع وجود علتى منعه منه كقول النابغة [2] :

فلتأتينك قصائدٌ وليدفعن ∴ جيش إليك قوادم الأكوار

- ومن الرجوع إلى الأصل المرفوض فى الضرورة : فك إدغام المتماثلين الواجب إدغامهما فى كلمة واحدة كقول قعنب بن أم صاحب [3] :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى ∴ أنى أجود لأقوام وإن ضننوا

- ومن الرجوع إلى الأصل المرفوض فى الضرورة : إجراء المعتل مجرى الصحيح كقول جرير [4] :

فيوما يجارين الهوى غير ماضىٍ ∴ ويوما ترى منهن غولا تغول

بإثبات الياء فى (ماضى) منونة ، لضرورة الشعر ، والقياس حذفها تخلصا من التقاء لساكنين ، ومنه قول ابن الرقيات [5] :

لا بارك الله فى الغوانِي هل ∴ يصبحن إلا لهن مطلب ؟

---

(١) الكتاب ٢٩/١ .

(٢) ديانه ٣٢ والبيت من شواهد الكتاب ٥١١/٣ والمنصف ٧٩/٢ والخصائص ٢٤٧/٢ ، وهو من بحر الطويل .

(٣) لبيت من شواهد الكتاب ٢٩/١ والمقتضب ١٤٢/١ والأصول ٤٤١/٣ والخصائص ٢٥٧/٢ ، وهو من بحر البسيط .

(٤) ديوانه ٤٥٧ والبيت من شواهد الكتاب ٣١٤/٣ والمقتضب ١٤٣/١وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/٢ ، وهو من بحر الطويل .

(٥) ديوانه ٣ والبيت من شواهد الكتاب ٣١٣/٣ والمقتضب ١٤٢/١ والخصائص٢٤٧/٢ ، وهو من بحر المنسرح .

بكسر الياء من (الغوانى) ، والقياس تسكينها ، لكنه كسرها إجراء للحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح .

ومن إجراء الحرف المعتل مجرى الصحيح قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد [1]

بإثبات الياء فى (يأتى) ولم يحذفها علامة لجزمه ، إجراء لها مجرى الحرف الصحيح مقدرا الجزم بالسكون .

ومن الرجوع إلى الأصل المرفوض فى ضرورة الشعر قصر الممدود كقوله :

٥ لابد من صنعاوإن طال السفر [2] ٥

فقصر الممدود (صنعاء) .

والرجوع إلى الأصل المرفوضة فى هذا الضرب لضروب الشعر كثير ، أما فى النثر فلا يُرجع إلى هذه الأصول ، إلا أنه قد جاءت بعض الكلمات فى النثر على هذه الأصول المرفوضة ، وهناك فرق بين الرجوع إلى الأصل ، وبين مجىء الكلمة على الأصل ، فهذه الكلمات شذت عن بابها فلم تخرج على الأصل ، بل جاءت عليه كفك ما يجب إدغامه ، وهذا الفك أصل مرفوض لوجود موجب الإدغام ، وذلك كقولهم لححت عينه ، وألل السقاء ، وضبب البلد .

والغرض من مجىء هذه الكلمات الشاذة على الأصل المرفوض : التنبيه على أصل بابها وبيان أن ما غُيِّر من مثيلاتها فأُدغم ، أصله الفك .

---

(١) البيت من شواهد الكتاب ٣١٦/٣ والأصول ٤٤٣/٣ والأمالى الشجرية ٨٤/١ والإنصاف ٣٠ والخزانة ٥٢٤/٣ وهو من بحر الوافر .

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٥٨١/٢ والمقرب ١٧٠/٢ .

يقول ابن جنى [1] موضحا ذلك عند حديثه عن هذا الضرب : " ومنها ما يمكن النطق به غير أن فيه الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه ،إلا أن يشذ الشيء القليل منه ، فيخرج [2] على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله ، كقولهم : لححت عينه ، وألل السقاء : إذا تغيرت ريحه " .

النوع الثالث من الأصول المرفوضة : ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، وسبب الخروج عن الأصول فى هذا النوع : التعويض عن هذه الأصول ، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضها .

فالفرق بين هذا النوع وبين النوع السابق فى سبب الخروج عن الأصول فيهما ، فهو فى النوع السابق : استثقالها ، وفى هذا النوع : التعويض عن الأصول المرفوضة ، أو رفض الصنعة لها ، وفى النوعين يمكن النطق بالأصول المرفوضة .

يقول ابن جنى [3] عن هذا النوع : " ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل ، لا لثقله ، لكن لغيرذلك من التعويض منه ، أو لأن الصنعة رفضته " .

وأمثلة هذا النوع كثيرة ذكر ابن جنى منها :

- (أن) الناصبة للفعل المضارع فى المسائل التى يجب فيها حذفها بعد (أو) ، أو بعد فاء السببية وواو المعية فى جواب النفى والطلب المحضين كقوله تعالى[4] : ﴿ لا يقضي عليهم فيموتوا ﴾ وقوله سبحانه [5] : ﴿ يا ليتني

---

(١) الخصائص ٢٦٢/١ .
(٢) يقصد : فيجيء على أصله .
(٣) الخصائص ٢٦٣/١ .
(٤) فاطر : ٣٦ .
(٥) النساء : ٧٣ .

كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ﴾ وقوله تعالى[1] : ﴿ ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ﴾ ؛ لأن حرف العطف عوض من(أن) الناصبة للمضارع .

- (رُبَّ) الجارة المحذوفة بعد الواو كقول رؤبة [2] :

○ وقاتم الأعماق خاوى المخترق ○

- الأفعال العاملة المحذوفة وجوبا لوجود ما ينوب عنها من مصدر ، أو اسم فعل ، أو حال مشاهدة .

قال ابن جنى[3] بعد عبارته السابقة : " وذلك نحو (أن) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهى ، وتلك الأماكن السبعة ، نحو : اذهب فيذهبَ معك ، و﴿ لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ﴾ [4] ، وذلك أنهم عوضوا من (أن) الناصبة حرف العطف ، وكذلك قولهم : لا يسعنى شيء ويعجز عنك ، وقوله [5] :

.....إنما ∴ نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

صارت (أو) والواو عوضا من (أن) .

وكذلك الواو التى تحذف معها(رُب) فى أكثر الأمر نحو قوله :

○ وقاتم الأعماق خاوى المخترق ○

---

(١) طه : ٨١ .
(٢) انظر الخزانة ٣٨/١ والبيت من مشطور الرجز .
(٣) الخصائص ٢٦٣/١-٢٦٤ .
(٤) طه : ٦١ .
(٥) امرؤ القيس ، والبيت بتمامه :
فقلت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا
انظر ديوانه ٦٦ والكتاب ٤٧/٣ ومعانى القرآن للفراء ٧١/٢ والأمالى الشجرية ٣١٦/٢ وهو من بحر الطويل .

غير أن الجر لـ (رب) لا للواو ، كما أن النصب فى الفعل إنما هو لـ (أن) المضمرة ، لا للفاء ، ولا للواو ولا لـ (أو) .

ومن ذلك : ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره مصدرا كان أو غيره ، نحو : ضربا زيدا ، وشتما عمرا ، وكذلك : دونك زيدا ، وعندك جعفرا ، ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل .

فالعمل الآن لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل . ومن ذلك [1] : جملة الاستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبرا ، فيحذف الخبر الذى هو استقر أو مستقر وأقيم الظرف مقامه ، وكما حذف الاستقرار صار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، ومن ذلك : حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لخرج عمرو ، تقديره : لولا زيد حاضر . وعلل ابن يعيش حذف خبر المبتدأ بعد لولا لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله .

ومن ذلك : ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة ، نحو قولك إذا رأيت قادما : خيرَ مقدم ، أى : قدمت خير مقدم ، فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب ، وكذلك قولك للرجل يهوى بالسيف ليضرب به : عمراً ، وللرامى للهدف – وقد أرسل النزع فسمعت صوتا – : القرطاسَ والله ، أى : اضرب عمرا ، وأصاب القرطاس .

فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله ، بل لأن مناب عنه جارٍ عندهم مجراه ، ومؤدٍّ تأديته " .

فكلام ابن جنى عن هذا النوع يتضح منه أنه فى حذف العامل وجوبا ،

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٨١/١ ، ٨٢ . وانظر شرح المفصل ٩٠/١ .

سواء كان العامل حرفا كـ (إن) الناصبة للمضارع ، و(رُب) الجارة ، أو فعلا ، والأصل فى العامل أن يكون مذكورا ، فحذفه خروج عن هذا الأصل . وسبب الخروج عن الأصل ليس الثقل ، وإنما هو التعويض عن العامل ، فالعامل فى الأمثلة التى ذكرها عُوِّض منه بعوض ، وهذا العوض ناب منابه ، وهذا يوضح قوله عن هذا النوع : " أو لأن الصنعة رفضته " لأن العامل المحذوف قد عوض عنه بعوض ، أو نابت الحال المشاهدة منابه ، ومن المعلوم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وعلى هذا فالرجوع إلى الأصل فى هذا النوع مرفوض ، لأن العامل واجب الحذف .

المبحث الثالث

الأصل الأقرب والأصل الأبعد

هذا المبحث صغير ، إلا أنه على صغره طريف ، فأكثر الكلمات لها أصل وقد تخرج عنه ، فإذا رُجع إلى الأصل لزوال علة الخروج عنه ، أو لطروء علة توجب الرجوع إليه ، رُجع إلى ذلك الأصل الذى خرجت عنه الكلمة .

ومن أمثلة ذلك ما ذكرناه فى المبحث الأول من رجوع الممنوع من الصرف إلى الصرف إذا زالت إحدى علتى منعه منه ، ورجوع الفعل المضارع إلى البناء إذا باشرته نونا التوكيد أو أسند لنون النسوة ، ورجوع الأسماء الستة إلى الإعراب بالحركات إذا فقدت شرطا من شروط إعرابها بالحروف .

وبعض الكلمات قد يكون لها أصلان ، كلام الجر ، فأصلها البعيد هو السكون ، لأنه علامة البناء الأصلية [1] ، وهذا الأصل مهجور لم يستعمله العرب فى لام الجر ، ولها أصل ثان وهو الفتح ، لأن الأصل فى الحروف الأحادية أن تبنى على الفتح [2] ، إلا أنهم عدلوا عن فتحها حتى لا تلتبس بلام الابتداء [3] ، فى نحو : هذا لَمحمد ، فجعلوا حركتها الكسر لتكون من جنس حركة عملها .

وكسرها هو الشائع فى الاستعمال ، فإذا جرت الضمير ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها [4] رجعت إلى الأصل الأقرب وهو الفتح نحو : لَكَ مال لا إلى الأصل الأبعد وهو السكون .

---

(١) انظر الأصول ٥١/١ وارتشاف الضرب٣١٥/١ والزنبياه والنظائر ٣٥٧/١.
(٢) انظر الخصائص ٧١/١ .
(٣) انظر اللامات للزجاجى ٩٨ ومعانى الحروف للرمانى ٥٦ والبسيط لابن أبى الربيع ٩٢٦/٢ .
(٤) انظر الكتاب ٣٧٦/٢ .

ومعرفة الأصل الأقرب والأبعد فيما له أصلان من الكلمات أمر له أهميته ، ويجب معرفة الأصلين والوقوف عليهما ؛ لأن ذلك يترتب عليه كيفية إرجاع الكلمة إلى أصلها فيما له أصلان ، وقد بين ابن جنى أنها ترجع إلى أصلها الأقرب لا إلى أصلها الأبعد ، وهذا ما اتضح فى رجوع لام الجر إلى الفتح إذا جرت الضمير فى المثال الذى ذكرته .

ولم أجد أحدا تناول هذا المبحث القيم غير ابن جنى فى الخصائص ، فقد عقد بابا ترجم له بـ (باب فى مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد) [1] ، ذكر فيه أنه موضع قل تفصيله ، وأنه معنى يجب التنبيه عليه وتحرير القول فيه .

قال : " هذا موضع قلما وقع تفصيله ، وهو معنى يجب أن ينبه عليه ، ويحرر القول فيه " .

وذكر ثلاثة أمثلة وضح فى كل مثال منها الأصلين الأقرب والأبعد للكلمة ، وبين أنه يرجع إلى الأصل الأقرب لا إلى الأصل الأبعد .

قال [2] : " من ذلك قولهم فى ضمة الذال من قولك : ما رأيته مذُ اليوم ؛ لأنهم يقولون فى ذلك : إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، ولكنهم ضموها ، لأن أصلها الضم فى (منذ) .

وهو هكذا لعمرى ، لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول أحوال هذه الذال أن تكون ساكنة ، وإنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين إتباعا لضمة الميم .

فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول ، فأما ضم ذال (منذ) فإنما هو فى الرتبة بعد سكونها الأول المقدر .

---

(١) الخصائص ٢٤٢/١ .
(٢) ٢٤٢/٢ - ٢٤٥ .

ويدلك على أن حركتها إنما هى لالتقاء الساكنين : أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال فى (مذ) ، وهذا واضح .

فضمتك الذال إذن من قولهم : مذُ اليوم ، ومذُ الليلة ، إنما هو رد إلى الأصل الأقرب فى (منذ) قبل أن يحرك فيما بعده .

ولا يستنكر الاعتداد بعالم يخرج إلى اللفظ ؛ لأن الدليل إذا قام على شىء كان فى حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله .

ومن ذلك قولهم : بِعت وقُلت ، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ، ألا ترى أن أصلهما (فعل) بفتح العين : (بيَع) و(قوَل) ، ثم نقلا من (فعَل) إلى (فعِل) و(فعُل) ، ثم قلبت الواو والياء فى (فعلت) ألفا ، فالتقى ساكنان : العين المعتلة المقلوبة ألفا ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقائهما ، فصار التقدير : قَلت وبَعت ، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء ، لأن أصلهما قبل القلب : (فعُلت) و (فعِلت) فصارا (بِعت) و(قُلت) .

فهذا لعمرى مراجعة أصل ، إلا أنه الأصل الأقرب لا الأبعد ، ألا ترى أن أول أحوال هذه العين فى صيغة المثال إنما هى فتح العين التى أبدلت منها الضمة والكسرة .

ومن ذلك قولهم فى (مطايا) و (عطايا) : إنهما لما أصارتهما الصنعة إلى (مطاءا) و(عطاءا) أبدلوا الهمزة على أصل مافى الواحد من اللام ، وهو الياء فى (مطية) و(عطية) .

ولعمرى إن لاميهما ياءان ، إلا أنك تعلم أن أصل هاتين الياءين واوان ،

لأنهما فى الأصل (مطيوة) و(عطيوة) ؛ لأنهما من (مطوت) و(عطوت) ، أفلا تراك لم تراجع أصل الياء فيهما ، وإنما لاحظت مامعك فى (مطية) و(عطية) من الياء دون أصلهما الذى هو الواو .

أفلا ترى إلى هذه المعاملة كيف هى مع الظاهر الأقرب إليك ، دون الأول الأبعد عنك " .

هذا كلام ابن جنى ، وقد أثرت نقله لفائده وأهميته ، فقد بيّن فى هذا البحث القيم أن بعض الكلمات قديكون لها أصلان سواء كان الأصلان فى الحركات كما فى (مذ) و(قلت) و(بعت) أم فى الحروف كما فى (مطية) و(عطية) ، ووضح أن الرجوع إنما يكون إلى الأصل الأقرب دون الأبعد ، وشرح ذلك شرحا وافيا بأسلوبه المتميز ، فنبه بذلك الباحثين أن يدققوا فى الأصل الذى خرجت عنه الكلمة ، وهل لها أصل واحد أم أن لها أصلين ؟ وأنار الطريق أمامهم فى كيفية رجوع ما له أصلان .

وقد أفدت من فهم كلامه فتوصلت إلى الأصلين الأقرب والأبعد فى لام الجر ، وأن الرجوع إنما هو للأصل الأقرب وهو الفتح كما وضحت فى أول المبحث ، وأسوق مثالا آخر أختم به المبحث فى ضوفهمى كلاّم ابن جنى : كلمة (ملهى) عند تثنيتها لابد من تحريك الألف حتى لا تلتقى بألف المثنى وهما ساكنان ، والألف لا تقبل الحركة ، فترد إلى أصلها ، فردت إلى الياء ، وهذا هو أصلها الأقرب ، ولم ترد إلى أصلها الأبعد وهو الواو ، لأن هذه الياء منقلبة عن واو ؛ لأنه من اللهو ، فلما وقعت الواو رابعة إثر فتحة قلبت ياء، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

المبحث الرابع
قواعد عامة فى الرجوع إلى الأصل

ذكر النحاة بعض القواعد العامة فى الرجوع إلى الأصل ، وهذه القواعد تجمع الكثير من مسائله، وسأتناولها فى هذا المبحث ، مبينة من ذكر القاعدة من العلماء ، مع ذكر بعض الأمثلة التى تنطبق عليها القاعدة ، وهذه القواعد هى :

- الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها :

ذكر السيوطى فى الأشباه والنظائر [1] أن هذه القاعدة متفق عليها عند العلماء ، ونقلها مع أمثلة لها عن كل من ابن جنى ، والأندلسى فى شرح المفصل ، وابن الدهان ، وابن إياز ، وابن فلاح فى المغنى ، وابن يعيش ، والسخاوى فى سفر السعادة ، ونقل عن هؤلاء العلماء عددا من المسائل لإثبات هذه القاعدة .

وبالإضافة إلى ما ذكره السيوطى عن هذه القاعدة ، فقد عقد لها سيبويه [2] بابا ترجم له بـ (هذا باب ماترده علامة الإضمار إلى أصله ، ذكر فيه مثالين : الأول : أن لام الجر تكسر إذا جرت الاسم الظاهر فرقا بينها وبين لام الابتداء ، فإذا جرت الضمير نحو : لك مال ، ردها الضمير إلى أصلها وهو الفتح .

المثال الثانى : أن صلة الضمير تحذف فى نحو أعطيتكم ذلك ، ويرد الإضمار صلة الضمير المحذوفة فى قولهم : الدرهم أعطيتكموه .

وقد نقل السيوطى هذين المثالين عن الأندلسى فى شرح المفصل ، قال [3] :

---

(١) ١ / ٢٢٠ .
(٢) الكتاب ٢/٣٧٦ - ٣٧٧ .
(٣) الأشباه والنظائر ١/٢٢١ .

" قال الأندلسى فى شرح المفصل : نحو قوله تعالى : ﴿ أنلزمكموها ﴾ [1] رد فيه الواو الساقطة فى الوصل إذ كان الضمير يرد الشىء إلى أصله ، كما تفتح لام الجر فى قولك : لك مال " .

ومن أمثلة رد الضمائر الأشياء إلى أصولها :

- رد النون المحذوفة [2] من (لم يك) و(لد) إذا وصلا بالضمير نحو : لم يكنه ، ومن لدنه .

- بناء المضارع مع نون النسوة على السكون ، نقله السيوطى عن ابن فلاح فى المغنى ، قال : " قال [3] ابن فلاح فى المغنى : بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن الأصل فى الأفعال البناء على السكون ؛ لأن الضمير يرد الشىء إلى أصله .

- ظهور (فى) مع ضمير الظرف ، لأن الأصل فى الظرف أن يجر بـ(فى) ، إلا أن العرب قد يتسعون فى الظرف فينصبونه بالفعل ويسقطون حرف الجر مع تقدير معناه نحو : حضرت يوم الجمعة ، والأصل : فى يوم الجمعة ، فإذا أتوا بضمير الظرف ردوه إلى الأصل وجروه بـ (فى) نحو : يوم الجمعة حضرت فيه ؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها .

ذكر ذلك ابن يعيش [4] ونقله السيوطى عنه [5] .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة هود .
(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٢٠ والأشمونى ١/٢٤٥ .
(٣) الأشباه : ١/٢٢١ .
(٤) شرح المفصل٢/٤٦ .
(٥) الأشباه : ١/٢٢١ .

- باء القسم تجر الضمير ، ولا يجره غيرها من أحرف القسم ؛ لأن الباء أصل هذه الأحرف ، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها .

نقل ذلك السيوطى عن ابن جنى والسخاوى فى سفر السعادة .

قال [1] : الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنى : الباء أصل أحرف القسم ، والواو بدل منها ، ولذلك لا تجر إلا الظاهر ، فإذا أدخلت على المضمر ردت إلى الأصل هو الباء ، فيقال : بك لأفعلن ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها " .

وقال [2] : " قال السخاوى فى سفر السعادة : لا يدخل على المقسم به غير الباء ، إذا كان مضمرا ؛ لأنها الأصل " .

وقد ذكر ذلك قبل ابن جنى ابن السراج فى الأصول ، قال [3] : " فالأصل الباء ، كما ذكرت لك ، ألا ترى أنك إذا كنيت عن المقسم به رجعت إلى الأصل فقلت : به لا أتيك " .

- الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها :

ذكر هذه القاعدة السيوطى فى الأشباه والنظائر والأشمونى فى شرح الألفية .

ومن أمثلة رد الإضافة الأشياء إلى أصولها :

---

(١) الأشباه : ١/٢٢٠ .
(٢) المرجع السابق ١/٢٢٢ .
(٣) الأصول ١/٤٣٠ .
(٤) ١/٧١ .
(٥) ١/٩٦ .

- إعراب (أيّ) الموصولة والاستفهامية والشرطية ، لملازمتها الإضافة ، فبعد شبهها بالحرف ، فلم تبن ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء .

- رد الإضافة الممنوع من الصرف إلى علامة الجر الأصلية ، وهى الكسرة ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء، فيبعد بها شبهه بالفعل .

وقد سبق أن ذكرت ذلك فى المبحث الأول وتوثيقه ببعض أقوال العلماء ، وأضيف إلى ذلك قول السيوطى [1] : " الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها .

ولذلك أعربت (أيّ) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافة ، فردتها إلى الإعراب الذى هو الأصل فى الأسماء .

وإذا أضيف ما لا ينصرف رُد إلى أصله من الجر " .

وقول الأشمونى [2] فى الممنوع من الصرف : " فإذا أضيف أو تبع (أل) ضعف شبهه بالفعل ، فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة " .

- التثنية ترد الأشياء إلى أصولها :

ذكر هذه القاعدة السيوطى فى الأشباه والنظائر [3] ، ووضعها فى عنوان ، وذكر تحته ثلاثة أمثلة .

وأشار إليها سيبويه [4] بقوله : " أخرجت التثنية الأصل " .

ومن رد التثنية الأشياء إلى أصولها فى أبواب النحو :

- إعراب ما وضع للمثنى من أسماء الإشارة وهما(ذان) و(تان) ، ومن

---

(١) الأشباه : ٧١/١ .
(٢) ٩٦/١ .
(٣) ٩٣/١ .
(٤) الكتاب ٢٥٩/٣ .

الأسماء الموصولة وهما (اللذان) و(اللتان) لأن التثنية من خصائص الأسماء ، فأبعدت شبه هذه الأسماء بالحرف فأعربت .

وقد سبق أن ذكرت ذلك فى المبحث الأول مع توثيقه بكلام ابن هشام ، وأضيف إليه قول السيوطى [1] : " التثنية ترد الأشياء إلى أصلها .

من ذلك قول من قال : إن المثنى من أسماء الإشارة والموصولات معرب ؛ لأن التثنية ردتها إلى أصولها من الإعراب " .

ومن رد التثنية الأشياء إلى أصولها فى أبواب الصرف :

- رد اللام المحذوفة [2] تخفيفا من بعض الكلمات الثلاثية ، كقولهم فى تثنية أب ، وأخ ، وفم ، وحم : أبوان ، وأخوان ، وفموان ، وحموان .

- رد ألف الاسم المقصور الثلاثى إلى أصلها عند تثنيته [3] ، فإذا كان أصلها الواو ردت فى التثنية إلى الواو ، كقولهم فى تثنية (قفا) و(عصا) : (قفوان) و(عصوان) .

وإذا كان أصلها الياء ردت فى التثنية إلى الياء كقولهم فى تثنية (حصى) و(فتى) : (حصيان) و(فتيان) ، قال تعالى [4] : ﴿ ودخل معه السجن فتيان ﴾ .

- رد ألف الفعل الثلاثى الناقص إلى أصلها عند إسناده إلى ألف الاثنين [5] ، كقولهم فى إسناد (نجا) و(غزا) للألف : (نجوا) و(غزوا) برد ألف الفعل لأصلها وهو الواو .

---

(١) الأشباه : ٩٣/١ .
(٢) انظر الكتاب٣٥٩/٣ - ٣٦٠ والأشباه : ٩٣/١ .
(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٣- ٣٨٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١ والأشباه : ٩٣/١ .
(٤) يوسف : ٣٦ . (٥) انظر المقتضب ٤٠/٣ .

وقولهم فى إسناد (قضى) و(رمى) لألف الاثنين : (قضيا) و(رميا) ، برد ألف الفعل إلى أصلها ، وهو الياء .

- التصغير يرد الأشياء إلى أصولها :

ذكر هذه القاعدة السيوطى فى الأشباه والنظائر [1] فى عنوان ، ولم يذكر تحته إلا إلحاق تاء التأنيث بالاسم الثلاثى المؤنث المجرد منها عند تصغيره .

قال : " التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

ولذلك تظهر التاء فى المؤنث الخالى منها إذا صغر كقولك فى (قدر) : قديرة) وفى (قوس) : (قويسة) وفى (هند) : (هنيدة) .

وهناك أشياء أخرى غير ما ذكره السيوطى يرد التصغير فيها الاسم المصغر إلى أصله ، منها :

- رد الحرف المحذوف من الكلمات المستعملة على حرفين [2] وهى ثلاثية الأصل حتى يمكن التوصل إلى صيغة (فُعيل) ، سواء كان الحرف المحذوف فاء الكلمة أو عينها أو لامها ، كقولهم فى تصغير (زنة) : (وزينة) برد الفاء المحذوفة ، وقولهم فى تصغير (سه) : (ستيهة) برد العين المحذوفة وإلحاق تاء التأنيث ، لأن الكلمة مؤنثة ، وقولهم فى تصغير (مذ) : (منيذ) برد العين المحذوفة ، وقولهم فى تصغير (يد) و(شفة) : (يديّة) و(شفيهة) برد اللام المحذوفة وهى الياء فى (يد) التى أدغمت فيها ياء التصغير ، والهاء فى (شفة) وألحقت تاء التأنيث بمصغر (يد) لأنها مؤنثة ثلاثية فى الأصل [3] .

---

(١) ١/١٠٠ .
(٢) انظر الكتاب ٣/٤٤٩ - ٤٥١ وشرح الجمل ٢/٢٩٧ وأوضح المسالك ٣/٢٧٣ .
(٣) انظر الأصول ٣/٣٧ وشرح الجمل ٢/٢٩٧ وأوضح المسالك ٣/٢٧٤ .

- رد حرف العلة المبدل من حرف علة آخر إلى أصله [1] ، كقولهم فى تصغير (باب) : (بويب) برد الألف إلى أصلها وهو الواو ، بدليل قولهم فى الجمع : أبواب ، وكقولهم فى تصغير (ناب) : (نييب) برد الألف إلى أصلها وهو الياء ، بدليل قولهم فى الجمع : (أنياب) ، وكقولهم فى تصغير (ميزان) : (مويزين) برد الياء إلى أصلها وهو الواو ، وكقولهم فى تصغير (موقن) : (ميقن) برد الواو إل أصلها وهو الياء .

- النسب يرد الأشياء إلى أصولها :

لم أقف على ذكر لهذه القاعدة عند أحد من العلماء ولكن من تتبعى أحكام باب النسب فى كتبهم ، وجدت أنه يرد إلى الكلمات الثلاثية التى حذف منها حرف - يرد إليها - الحرف المحذوف منها ، ووجدت أن رد هذا الحرف قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا .

فمن رد الحرف المحذوف وجوبا :

- رد الفاء من كلمة (شية) ، يقال فى النسب إليها : (وِشَوِيّ) عند سيبويه [2] ، و(وِشْيِيّ) عند الأخفش [3] .

- رد اللام المحذوفة من كلمة (شاة) ، يقال فى النسب إليها : (شاهيّ) عند سيبويه [4] ، و(شَوَهِيّ) عند الأخفش [5] .

- رد اللام المحذوفة [6] من (أب) و(أخ) و(عضة) و(سنة) ، يقال فى

---

(١) انظر الأصول ٤٥٧/٣ ، ٤٦١ وشرح الجمل ٢٩٧/٢ ، ٣٠٠ وأوضح المسالك ٢٧٣/٢ .
(٢) الكتاب ٣٦٩/٣ . (٣) أوضح المسالك ٣٨٢/٣ .
(٤) الكتاب ٣٧٦/٣ . (٥) أوضح المسالك ٢٨١/٣ .
(٦) انظر الكتاب ٣٥٩/٣ وأوضح المسالك ٢٨١/٣ .

النسب إليها : (أبوى) و(أخوى) و(عضوى) و(سنوى) أو (سنهى) ؛ لأن الحرف المحذوف قد رد فى التثنية فى (أب) و(أخ) وفى الجمع بالألف والتاء فى (عضة) و(سنة) .

ومن رد الحرف المحذوف جوازا [1] :

- رد اللام المحذوفة من (يد) و(دم) و(شفة) و(ثبة) ، يقال فى النسب إليها : (يدىّ) و(يدوىّ) و(دمىّ) و(دموى) و(شفىّ) و(شفهىّ) و(ثبىّ) و(ثبوى) .

(١) انظر الكتاب ٣/٣٥٧ - ٣٥٩ .

خاتمة البحث

وبعد الانتهاء من موضوع الرجوع إلى الأصل ، والبحث عن مسائله فى كتب النحو والصرف ، وقد بذلت فى هذا الموضوع كل ما فى الطاقة من جهد ، أسوق فيما يلى أهم النتائج التى توصلت إليها من دراسته :

* أن هذا الموضوع طريف ، وقد أهمله الباحثون مع طرافته ، وقيمته العلمية .

* أن الرجوع إلى الأصل قد يكون مطردا فى الاختيار .

* أن الرجوع إلى الأصل له صور متعددة وهى :

- الرجوع إلى الأصل فى الإعراب .

- الرجوع إلى الأصل فى علامات الإعراب .

- الرجوع إلى الأصل فى البناء .

- الرجوع إلى الأصل فى التنوين .

- الرجوع إلى الأصل فى عدم الإعمال .

- الرجوع إلى أصل الحرف المبدل .

- الرجوع إلى الأصل برد الحرف المحذوف من الكلمة .

* بعض الكلمات قد يكون لها أصلان : أصل أقرب ، وأصل أبعد ، وعند الرجوع إلى الأصل يرجع إلى الأصل الأقرب .

* بعض الأصول مرفوضة مهجورة ، لا يرجع إليها حتى فى الضرورة .

* بعض الأصول مرفوضة ويجوز الرجوع إليها فى ضرورة الشعر .

* ذكر العلماء قواعد عامة فى الرجوع إلى الأصل ، وقد ذكرتها فى المبحث الرابع .

(الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله) .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأطهار ، وعلى صحبه الأخيار .

د/ قمر احمد مصطفى القصاص

مراجع البحث

- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان ، تحقيق د / مصطفى النماس ، مطبعة النسر الذهبى ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة .

- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ، تحقيق د/ أحمد قاسم ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- الأمالى الشجرية لابن الشجرى ، الطبعة الأولى ، حيدر أباد ١٣٤٩هـ .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربى ، الطبعة الرابعة .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين ، الطبعة السادسة ، دار إحياء التراث العربى ١٩٨٠م .

- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ، تحقيق د / مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ، تحقيق د / عياد بن عيد الثبيتى ، دار الغرب الإسلامى بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة عيسى الحلبى .

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية .

- خزانة الأدب للبغدادى ، الطبعة الأولى ، مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ .

- الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية .

- ديوان امرىء القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ١٩٥٨م .

- ديوان جرير ، نشر الصاوى ١٣٥٣هـ .

- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق محمد يوسف نجم ، بيروت ١٣٧٨هـ .

- ديوان النابغة الذبيانى .

- ديوان النابغة الذبيانى ، تحقيق د / شكرى فيصل ، دار الفكر ١٩٦٨م .

- سر صناعة الإعراب لابن جنى ، تحقيق د/ حسن هندواى ، دار القلم ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، مطبعة عيسى الحلبى .

- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، الشرح الصغير تحقيق د / قمر أحمد القصاص ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة ، ١٩٨٦م .

- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، الشرح الكبير ، تحقيق د / صاحب أبو جناح ، مطابع مديرية الكتب ، جامعة الموصل ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- شرح الكافية للرضى ، المطبعة العامرة ، الآستانة ١٢٧٥هـ .

- شرح المفصل لابن يعيش ، المطبعة المنيرية بالقاهرة .

- غيث النفع فى القراءات السبع للصفاقسى ، مطبوع بحاشية سراج القارىء المبتدىء ، دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، دار الكاتب العربى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .

- اللامات للزجاجى ، تحقيق د / مازن المبارك ، دار الفكر . الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- لمع الأدلة فى أصول النحو للأنبارى ، تحقيق د / سعيد الأفغانى ، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

- مجالس العلماء للزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة دولة الكويت ١٩٦٢م .

- معانى الحروف للرمانى ، تحقيق د / عبد الفتاح شلبى ، مكتبة الطالب الجامعى ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- معانى القرآن للفراء ، تحقيق أحمد نجاتى ، ومحمد على النجار ، وعبد الفتاح شلبى ، وعلى النجدى ناصف ، مطبعة دار الكتب ١٣٧٤هـ .

- المقتضب للمبرد ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .

- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، دار الكتاب العربي .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة ١٣٢٧هـ .